واستمراراً للجهود الدولية المبذولة من اجل صيانة وتنمية وحماية حقوق الانسان على المستوى الدولي كان المجتمع الدولي على موعد مع عهود دولية خاصة بحقوق الانسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً/ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

صدر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ والذي يخص الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع الدولي فجميع تلك الحقوق والتي تم ذكرها آنفاً من المساواة وعدم التمييز والحق في الحياة والمساواة المدنية والقانونية والمشاركة السياسية في ادارة الدولة وغيرها هي ما ميزت تلك الحقوق.

فمن بين تلك الحقوق التي يمكن أن نشير إليها هو ما ذكرته المادة (١٤) في حرية ممارسة الشعائر الدينية حيث نصت على ان الافراد المقيمين في الخارج هم اكثر الفئات تعرضاً للمضايقات فلا يجوز اخضاع حرية الفرد في ان يظهر دينه او معتقده الاّ للقيود التي يفرضها القانون من اجل المصلحة العامة او الشخصية او للمحافظة على السلامة العامة والنظام العام.

ولم يكن الطفل بعيدا عن متناول العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد أكدت المادة (٢٤) منه على ان يكون لكل طفل في المجتمع الدولي من دون تمييز حماية كونه قاصراً وكذلك تسجيله واعطاء اسماً له فضلاً عن اكتسابه للجنسية.

ثانياً/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

هي معاهدة متعددة الأطراف اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ودخلت حيز النفاذ من ٣ يناير ١٩٧٦ تلزم أطرافها العمل من أجل منح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأقاليم والأفراد الثقة غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبما في ذلك حقوق العمال والحق في الصحة وحق التعلم والحق في مستوى معيشي لائق اعتبارا من عام ٢٠١٥ فقد صدق على العهد ١٦٤ طرف خمس دول أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة وقعت ولكن لم تصدق بعد على العهد.

العهد الدولي هو جزء من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على جملة هامة من الحقوق منها ما يتعلق بالشعوب ومنها ما يتعلق بالأفراد، فالحقوق المتعلقة بالشعوب تتلخص بحق تقرير المصير وتقرير مركزها السياسي وسعيها لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحق الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية وعدم حرمان اي شعب من اسباب عيشه.

أما الحقوق المتعلقة بالأفراد فقد اقرّ العهد حق الافراد في العمل وشروط عمل منصفة والحق في تكوين النقابات تحقيقاً للهدف الاساسي والذي تسعى الدول الاعضاء إلى تحقيقه من خلال هذا العهد، وهذا الهدف هو تحقيق الحرية والعدل والسلام في عالم دول الاطراف في هذا العهد.

و الأهمية الخاصة التي تتمتع بها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو ما يمكن بيانه على النحو الآتي:

١- تعزيز مستويات أعلى من المعيشة والعمالة الكاملة وتهيئة ظروف التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
٢- حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية وما يتصل بها كذلك التعاون الثقافي والتعليمي الدولي.
٣- احترام عالمي لحقوق الأنسان والحريات الاساسية للجميع بدون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين او غيرها.